جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر

2017

تقرير أوضاع
الأمن الغذائي في مصر

2017

معهد التخطيط القومي تقاطع صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر
www.inplanning.gov.eg
INP.Technicaloffice@gmail.com
Phone:22627840 - 22629225

لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال

دستور جمهورية مصر العربية

المادة (79)

كلمة الأستاذ الدكتور
رئيس المعهد

إيماناً بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر لإجراء البحوث والتقارير وتقديم الاستشارات في مجالات التخطيط والتنمية، ودوره المحورى في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. يطلق المعهد الإصدار السنوي الأول من تقرير أوضاع الأمن الغذائي على مستوى جمهورية مصر العربية عام 2017، والذي يأمل بإصداره أن يساهم في رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبى حاجة واضعى السياسات ومتخذى القرار، ويكون عوناً للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي.

يستعرض التقرير في خمسة فصول أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي وتحليل منظومته ومحدداته ومؤشراته في مصر.

حيث اختص الفصل الأول باستعراض أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التى تواجهه. في حين اختص الفصل الثاني بدراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، والسياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وأخيراً التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر. وتناول الفصل الثالث من التقرير تحليل وضع مصر على مؤشرات الأمن الغذائي العالمية، والتي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الإيكونوميست، فضلاً عن التعرف على أوضاع الجوع في مصر، واستعراض وتحليل أوضاع الفجوة الغذائية، والاكتفاء الذاتي، والكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، والاحتياجات الاستهلاكية من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.

واختص الفصل الرابع من التقرير - والمعنون بآفاق المستقبل: دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية - باستعراض جهود كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم

المتحدة على المستوى العالمي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية على المستوى العربي. وتناول الفصل الخامس والأخير قضية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية. وقد أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بمصر، تمثلت في تحسن إنتاج معظم السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية، والتوسع الملحوظ في المشروعات القومية بالقطاع الزراعي سواء التي تنفذها الدولة مباشرة من خلال شركاتها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص.

الإ انه من ناحية أخرى أوضحت نتائج التقرير العديد من التحديات التى تواجه الأمن الغذائي في مصر والتى من أهمها التعديات على الأراضي الزراعية، والمخاطر التى تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية وإهمال التصنيع الغذائي، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعى.

كما أشار التقرير إلى أن القضاء على الفقر من أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وفي هذا الصدد عرض التقرير تجارب كل من بنجلاديش والبرازيل في مجال مساعدة الفقراء والقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والتجربة المصرية التي تناولها التقرير من خلال الجهود الحكومية المتمثلة في برنامجى تكافل وكرامة، والجهود الأهلية المتمثلة في بنك الطعام المصري.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الفريق البحثي المسئول عن إعداد هذا التقرير الذى يعد أحد وثائق المعهد الهامة. مع خالص التمنيات الطيبة بكل الخير والتوفيق والسداد لمعهدنا العريق ومصرنا الغالية.

أ.د.علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومى

الفريق البحثي

د. سحر البهائي (الباحث الرئيسي)

أ.د. سعد نصار مستشار التقرير

أ.د. سعد علام مستشار التقرير

أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي

أ.د إجلال راتب

أ.د. عبد العزيز إبراهيم

د.على البجلاتي

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي

م. شيماء عزب

أ.احمد ناصر

من خارج المعهد

أ.د. نشوى التطاوى، أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

د. مى مصطفي، مدرس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

م. أسامة غباشي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

سكرتارية

أ. نهلة شكرى

الرسائل الرئيسية

1. زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم عام 2016 إلى 815 مليون شخص مقارنةً بحوالي 777 مليون شخص عام 2015، وتشكل الزيادة الحادثة عبئاً أمام جهود المنظمات الدولية للقضاء على نقص التغذية.

2. منطقتى جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبري من أكثر مناطق العالم معاناة وفقاً لمؤشر الجوع خلال الفترة 2012-2014، ووفقاً لتصنيف مستويات مؤشر الجوع والصادر عن معهد بحوث السياسات الغذائية الدولية تم تصنيف منطقة جنوب آسيا ضمن المستوى المرعب والخطير للجوع، بينما تصنف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبري ضمن المستوى المعتدل والخطير، وتصنف بقية مناطق العالم ضمن المستوى المعتدل والمنخفض للجوع.

3. انتشار ظاهرة التقزم لدى الأطفال في معظم الدول العربية بصفة عامة، حيث بلغت هذه النسبة أعلي ما يمكن باليمن بنسبة بلغت 46.6% عام 2016، تليها السودان بنسبة بلغت 38.2% خلال عام 2016، وسُجلت أدني نسبة بدولة الكويت والتى بلغت حوالي 5.8% خلال عام 2016.

4. يتسم القطاع الزراعى بمعظم الدول النامية بالأساليب التقليدية المتخلفة فى وسائلها، ونظم إدارتها، وسوء استخدامها للموارد مما يؤدي لإستنزافها، فضلاً عن تواضع الجهود الحكومية والاستثمارات العامة والخاصة الموجهة للتنمية الزراعية بصفة عامة، أو المشروعات المرتبطة سواء فى مجال البحث والتطوير، أو مشروعات التنمية فى مجالات المرافق والخدمات أو تصنيع المدخلات أو المنتجات، هذا بالإضافة لندرة الإمتيازات وعناصر الجذب المناسبة للاستثمارات فى المشروعات الزراعية.

5. تحتل مصر المرتبة رقم 58 على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي ضمن 115 دولة، وتصنف مصر ضمن الدول الأكثر تحسناً.

6. يعتبر التوسع العمرانى على حساب الأرض الزراعية المصرية الخصبة من أخطر عمليات استنزاف الاراضي، لأنه من الناحية الإنتاجية يعتبر فقداً كاملاً وكلياً لوظيفة الأرض لإنتاج المادة الحيوية اللازمة لإنتاج الغذاء والكساء والدواء.

7. زيادة مستويات أسعار السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادات في الدخل وخاصة عام 2016/2015، مما يشير إلى حجم الضغوط التى يتعرض لها المستهلك خاصةً شريحة ذوي الدخل المحدود (الفقراء)، باعتبارها المتضررة الأولى لعدم قدرتها على توفير احتياجاتها المادية الاساسية.

8. مكونات السعرات الحرارية للفرد المصري تعتمد بشكل جوهرى على المنتجات النباتية تليها المنتجات الحيوانية ثم السمكية. وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

9. تعد تجربة مصر في القضاء على الجوع من التجارب الرائدة في هذا المجال، والتى تضمنت جهوداً حكومية متمثلة في برنامج تكافل وكرامة، وجهوداً أهلية تمثلت في تجربة بنك الطعام.

الملخص التنفيذي

يشكل توافر الأمن الغذائى ضماناً لمستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات فى كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد في المجتمع، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

وانطلاقاً من مكانة الأمن الغذائي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، تأتي أهمية إصدار هذا التقرير، فضلاً عن تزامن إصداره مع تنفيذ مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، إضافة لعدم وجود تقارير محلية ترصد بشكل سنوي أوضاع الأمن الغذائي.

ويعد التقرير بداية لإصدار سنوي جديد من إصدارات معهد التخطيط القومي لأوضاع الأمن الغذائي في مصر.

يستهدف التقرير استعراض ورصد وتحليل أوضاع الأمن الغذائي على المستوي العالمي والعربي، وتحليل منظومة الأمن الغذائي في مصر ومحدداته ومؤشراته، وذلك خلال الفترة (2012–2016). كما يستهدف التقرير التعرف على دور المنظمات الدولية في تعزيز الأمن الغذائي في الدول النامية، وتضمن التقرير قضية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في استراتيجيات التنمية.

وقد توصل التقرير إلى أهم النتائج التالية:

- زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية على مستوى العالم خلال عام 2016 بحوالى 38 مليون شخص مقارنةً بعام 2015، وتشكل الزيادة الحادثة عبئاً أمام جهود المنظمات الدولية للقضاء على نقص التغذية.
- يظل الجوع على مستوى العالم مرتفعاً بشكل هائل، حيث لا يزال هناك نحو 689 مليون شخص يواجهون الجوع، ووأحد من بين كل أربعة أطفال يتضررون من التقزم، و8% من الأطفال يعانون من الهزال، ونحو 1.4 مليون طفل يواجهون خطر الموت نتيجة مجاعات في كل من نيجيريا، والصومال، واليمن، وجنوب السودان.
- تعتبر النزاعات المسلحة من الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، فقد تسببت في وفاة 75 ألف طفل بشمال شرق نيجيريا، كما أن هناك 450 ألف طفل مصابون بسوء تغذية حاد لعدم حصولهم على الكميات الكافية من الغذاء، وقدر عدد الأشخاص في اليمن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب هذه النزاعات (حتى مارس 2017) بحوالي 17 مليون شخص بما يعادل 60% من السكان.
- تدنى مستويات سلامة الأغذية في الدول العربية التى تعانى من تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، فضلاً عن الحروب والنزاعات السياسية التى ساهمت في انهيار البنية التحتية، مما يؤثر بالتبعية على أوضاع سلامة الغذاء في هذه الدول.
- بلغ حجم الموارد التي تمت تعبئتها لعملية الإغاثة الطارئة فى سوريا (من برنامج الغذاء العالمي) حوالي 949.7 مليون دولار، ولليمن 372.3 مليون دولار، والعراق 204.5 مليون دولار، و219.7 لنيجريا، و613.7 لجنوب السودان، وحوالي 568.5 مليون دولار للجنوب الافريقي.
- تعتبر مصر من الدول المساهمة في تمويل برنامج الغذاء العالمي من ناحية، كما أنها من ناحية أخرى تعتبر من الدول المستفيدة من هذا

البرنامج، ويعتبر برنامج الغذاء العالمى أحد أهم الشركاء التنمويين لمصر، حيث يقوم بالتعاون مع الوزارت المعنية بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية والذى يستفيد منه حوالى 650 ألف طالبا. كما يقدم البرنامج الدعم الفنى للبرنامج الوطنى للتغذية المدرسية والذى يستفيد منه 1.1 مليون طالب.

- تتسم مصر بمحدودية الأراضى الصالحة للزراعة وندرة الموارد الاقتصادية الزراعية، مما ترتب عليه عدم قدرة المحاصيل والمنتجات الزراعية المنتجة محلياً على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، الآمر الذى يدفع الدولة إلى سد العجز بالاستيراد من الخارج لتغطية احتياجات السكان الاستهلاكية من السلع المختلفة.
- محدودية المتاح من موارد المياه تستلزم الإرتقاء بكل من كفاءة نقل وتوزيع المياه بدءاً من الترع والمساقى الفرعية، ورفع كفاءة استخدام المياه في نظم الري الحقلي المختلفة.
- يواجه الأمن الغذائي في مصر العديد من التحديات منها تحديات متعلقة بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والذي يعد من أخطر عمليات استنزاف الاراضى، لأنه من الناحية الإنتاجية يعتبر فقداً كاملاً وكلياً لوظيفة الأرض لإنتاج المادة الحيوية اللازمة لانتاج الغذاء والكساء والدواء. كما أن ري الأراضي الزراعية بالغمر يعد أحد أهم المشكلات التي تواجه السياسة الزراعية، خاصةً وأن مصر من الدول الفقيرة مائياً، وهو ما نتج عنه عدم وصول مياه الرى إلى نهايات الترع. تتعرض معظم البحيرات المصرية لعدة مشكلات تؤثر عليها مثل التعديات عليها من خلال التجفيف، والصيد المخالف والجائر، والتلوث الناجم عن المصارف الزراعية المحملة بالصرف الصحى والصناعى المعالج وغير المعالج، مما يؤثر على كل من جودة ونوعية مياه هذه البحيرات وإنتاجها السمكى.
- ضآلة استثمارات القطاع الزراعي من أهم تحديات الأمن الغذائي في مصر، وإحدى محددات التنمية الزراعية خاصة، كما أن غالبية الاستثمارات تهدف لرفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي وشق القنوات والترع وإقامة مصارف وغيرها، وهي استثمارات ضخمة تحقق عوائدها بعد فترة طويلة نسبياً.
- تظهر نتائج التقرير تزايد حجم الفجوة الغذائية لكل من القمح بنسبة 14.3% خلال عام 2016 مقارنةً بنسبتها عام 2015، وللفول البلدي بنسبة 69.5% عام 2016 مقارنة بعام 2015، وللعدس بنسبة 51.6%، وللزيوت النباتية بنسبة 152.8% فيما بين نفس العامين، الامر الذي يشير الى نقص نسب الاكتفاء الذاتي للقمح من 52.2% عام 2015 إلى 48.2% عام 2016، وللفول من 30.1% إلى 20.1%، وللعدس 0.02%، وللزيوت النباتية من 45.2% إلى 9% فيما بين هذين العامين.
- زيادة مستويات أسعار السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادات في الدخل وخاصة عام 2016/2015، وهو ما يشير إلى حجم الضغوط التى يتعرض لها المستهلك خاصةً شريحة ذوي الدخل المحدود (الفقراء)، باعتبارها المتضررة الأولى لعدم قدرتها على توفير احتياجاتها المادية الاساسية، إلا انه في هذا الصدد تقوم الحكومة المصرية بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، إما بصورة ظاهرة أو ضمنية بقصد تحسين مستويات معيشة الأسر بالمجتمع من ناحية، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسية لتكون في متناول الجميع من ناحية أخرى.

• عدم توازن مكونات النمط الاستهلاكي بين المصادر النباتية والحيوانية، حيث ينحاز الاستهلاك إلى المصادر النباتية، مما يعنى الحصول على العناصر الغذائية فى أدنى صورها من حيث القيمة البيولوجية.

• ترجع أسباب زيادة استهلاك السلع نباتية المصدر إلي انخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي تناسب دخل المستهلك، فضلاً عن ارتفاع نصيب الأغذية المدعومة فى الوجبة الغذائية لغالبية السكان، وتشكل منتجات الانتاج النباتي العنصر الغذائي الرئيسي للحصول على السعرات الحرارية والبروتينات والدهون، وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

• شكلت نسبة البروتينات من أصل نباتي حوالي 75.1% من مكونات البروتينات التي يحصل عليها الفرد في اليوم كمتوسط خلال الفترة المشار إليها، وحوالي 24.9% من أصل حيواني، وشكلت الدهون من أصل نباتي حوالي 74.6% من جملة الدهون التي يحصل عليها الفرد مقابل 25.4% من أصل حيواني.

• أظهرت قضية التقرير أن القضاء على الفقر من أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج للحماية الاجتماعية لضمان حصول جميع الأفراد على الأغذية، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وفي هذا الصدد تم إستعراض تجارب كل من بنجلاديش والبرازيل والتجربة المصرية والتى تضمنت الجهود الحكومية والأهلية في مجال مكافحة الفقر والجوع، من خلال التعرف على برنامجى تكافل وكرامة اللذان يمثلان الدور الحكومى، وتجربة بنك الطعام الذي يمثل الجهود الأهلية.

• تتمثل الجهود الحكومية في برنامجى تكافل وكرامة، وتتبناها وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الآخرى بهدف دعم الفئات الأكثر فقراً فى قرى صعيد مصر وبعض المناطق المتاخمة لمحافظتى القاهرة والجيزة حيث تعيش بعض الآسر التى تعانى من الفقر الشديد.

• يعد برنامجي تكافل وكرامة إحدى آليات وزارة التضامن الاجتماعي لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وهما استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الحكومة المصرية وجهودها فى تبنى سياسات عادلة.

• يستهدف برنامجي تكافل وكرامة الوصول إلى مليون ونصف أسرة فقيرة، تشمل من 7 إلى 7.5 مليون مواطن على ثلاث مراحل، إضافة إلى 2,61 مليون أسرة تشملهم المعاشات الضمانية والمساعدات النقدية المُقدمة من الوزارة.

• برنامجى تكافل وكرامة موجهان أساساً إلى فئتين هما:

الفئة الأولى (برنامج تكافل) هى الأسر التى لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية.

الفئة الثانية (برنامج كرامة) فهى فئة كبار السن فوق 65 عاماً والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضا لا يملكون دخلاً ثابتاً.

• ساعد البرنامج في التقليل من معدلات التسرب من التعليم، كما أجبر الأسر الفقيرة في القرى

والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم، حيث حدد البرنامج مبلغ 60 جنيهًا شهريًا للطالب في المرحلة الابتدائية، 80 جنيهًا للمرحلة الإعدادية، 100 جنيه للمرحلة الثانوية.

- قدم البرنامج مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فوق الـ 65 عامًا تعينهم على توفير احتياجاتهم الضرورية، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، كما قدمت مساعدات برنامج كرامة التي تتراوح ما بين 350-400 جنيه لكل شخص بحد أقصى 3 أشخاص للأسرة الواحدة، لكبار السن فوق الـ 65 عامًا، الذين ليس لهم معاش ثابت، ولمن لديه عجز كلي أو إعاقة كاملة.
- ساهم البرنامج في تفعيل جهود الشباب مع برامج التنمية الحكومية، وتحريك محفزات الرضا العام تجاه الأداء العام للدولة لديهم، حيث إن أغلب المتقدمين والمستفيدين من البرنامج من الشباب المعيل.
- استطاع البرنامج سدَّ الفراغ الذي تركته جمعيات دينية في مناطق الفقر في بعض قرى محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر، بل قد يكون البرنامج حصنًا قويًّا يمنع عودة الاستغلال السياسي الذي كانت تقوم به التيارات الدينية في تلك المناطق.
- نجحت وزارة التضامن الاجتماعي بعد تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج فى تسجيل 1,003,136 أســرة على مستـوى 10 محافظات معظمها فى الوجه القبلى، وتم الصرف إلى 506,453 أسرة معيشية بدعم مالى يتراوح بين 325 - 625 جنيها، حيث يتم الصرف شهرياً لمستحقى كرامة وربع سنويا لمستحقى تكافل.
- برنامج بنك الطعام المصرى أحد الجهود الأهلية التى تعمل على تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض وذلك من خلال إطعام الغير قادر، حيث يتم توفير الطعام بشكل دوري للفئات المستحقة غير القادرة على العمل، وهم ذوو الإعاقة والعاجزون وكبار السن، ومعيل الأسرة المصاب بمرض مزمن والأيتام. وتنمية القادر وذلك من خلال تعليم وتأهيل لحرف ومهن ومشروعات صغيرة لتنمية قدرات الفرد ليقوم بدوره في المجتمع. والتوعية بعدم إهدار الطعام،من خلال حملات توعية للأفراد تحث على عدم إهدار الطعام الفائض عن حاجتهم وتقديمه لأكثر الفقراء احتياجاً في المنطقة.